آليات السوق أهم أولويات دعم الاقتصاد القومى

د.نادر رياض

أن المتابع لأداء الاقتصاد المصرى خلال عام ٢٠١١ وبدايات ٢٠١٢ لا يسعه إلا أن يستشعر الدخول إلى مناطق الخطر بخطى متسارعة يمكن رصدها كما يقول دكتور مهندس **نادر رياض** رئيس مجلس الاعمال المصري الإلمانى في عدة نقاط اهمها:التراجع فى حجم المبيعات ومن ثم الإنتاج الصناعى بقيمة تراوحت بين ٣٠٪ و٤٠ ٪ وهو أمر يتزامن مع ارتفاع أسعار الخامات والمكونات المستوردة الداخلة فى الإنتاج وكذا الاتجاه الى رفع أسعار الطاقة المخصصة للأغراض الصناعية بما يهدد برفع الأسعار ويتزامن مع انخفاض الطلب على البضائع وهذا من شأنه أن يودى إلى حالة من الركود الاقتصادي.وعلى الجانب الآخر حرص القطاع الصانعي علي الاحتفاظ بالعمالة فهي رأسمالها البشرى ،ويحدد رياض عدة اليات مهمة للتدخل لمواجهة تلك الاثار السلبية .فعلى المستوى الضريبي فإن حالة الركود تلك أدت لحالة من الخلل فى التدفقات النقدية أدت إلى نقص السيولة اللازمة للتشغيل والإنتاج مما ينشىء الحاجة الى قبول مبدأ تقسيط الضرائب . أما عن الاستثمارات الخارجية المباشرة والتي هبطت لتستقر عند رقم الصفر خلال عام ٢٠١١ الذي لم يسجل أي ضخ لاستثمارات جديدة فالأمر يحتاج إلى التروي في معالجة الحالات الخلافية التي قد تنشأ بين الدولة والمستثمرين بحيث يفتح المجال للتسويات المالية ، بعيداً عن الإجراءات الجنائية. وعلى مستوى الاستثمارات الداخلية فإن إغلب المشروعات قامت بتجميد توسعاتها المستقبلية ،لذا فإنه يبقى مطلبا ملحا تشجيع البنوك والمصارف على تيسير التمويل للصناعات الجديدة لتنطلق والصناعات القائمة لتمر من عنق الزجاجة وذلك بإعادة جدولة من يحتاج منها لجدولة التزاماته البنكية ،مع ضرورة اهتمام الدولة بوضع حواجز جمركية وغير جمركية للحد من استيراد للسلع التي يوجد مثيلا لها في الصناعات المصرية والتصدي لمطالب تخفيض المواصفات القياسية المصرية.